JASPSS
مجلة المجتمع العربي لنشر الدراسات العلمية
https://jaspss.com
ISSN: 2958-6798
الإصدار رقم (26)
2023-10-23

بحث بعنوان

العوامل المؤثرة على تعيين وعزل مراقب الحسابات

عبير هاشم محمد الشريف

محاسبة

بلدية عين الباشا

JASPSS
مجلة المجتمع العربي لنشر الدراسات العلمية
ISSN: 2958-6798
الإصدار رقم (26)
2023-10-23
https://jaspss.com

المُخلَّص

تعد مراقبة الحسابات واحدة من العمليات الأساسية في مجال المحاسبة والمالية، حيث يتمثل دور مراقب الحسابات في التحقق من دقة وصحة السجلات المالية والتقارير المحاسبية للمؤسسات. تعتمد هذه العملية على عدة عوامل تؤثر على تعيين وعزل مراقب الحسابات، وهذا ملخص للبحث حول تلك العوامل: القوانين واللوائح، الاستقلالية، المؤهلات والخبرة، سمعة المرشح، التوجيه الإداري، تقييم الأداء، الظروف الاقتصادية والسياسية.

Abstract

Accounting control is one of the basic processes in the field of accounting and finance, as the role of the auditor is to verify the accuracy and validity of the financial records and accounting reports of institutions. This process depends on several factors that affect the appointment and dismissal of the auditor, and this is a summary of the research on those factors: laws and regulations, independence, qualifications and experience, reputation of the candidate, administrative direction, performance evaluation, and economic and political conditions.

ISSN: 2958-6798
الإصدار رقم (26)
2023-10-23

المُقدِّمة

إنَّ المُتابع لعمل المحاسبة منذ بروزها يُلاحظ أنها بالبداية كانت كنظام لمسك الدفاتر والسِّجلات هدفه تزويد معلومات اقتصادية لأصحاب الأعمال ولشرائح مختلفة من المجتمع لتُساعدهم في عملية اتِّخاذ القرارات الاقتصادية. حيثُ تتطلَّب الأعراف المحاسبية والقوانين الحكومية أنْ تقوم الشركات الدَّاعمة بتقديم القوائم المالية في نهاية السنة المالية تحتوي على معلومات عن نتائج النشاط والمركز المالي مُدقَّقة من قِبَل المُدقِّق الخارجي وبالتالي إمكانية الاعتماد عليها من قِبَل كافَّة الأطراف المستفيدة (المستخدمين) في عملية اتِّخاذ القرارات **(هاشم حسين، 2008)**.

ونظراً لأهمية القوائم المالية لما تتضمَّن من معلومات محاسبية تخدم أطراف ذات أهمية في المجتمع استناداً على رأي مُدقِّق الحسابات ذلك يتطلَّب الاهتمام بموضوع اختيار مُدقِّق الحسابات الذي سيتم تكليفه بعملية التدقيق. حيثُ إنَّ ظاهرة استبدال المُدقِّق من جهة الشركات تحتَمِل جانبين، الأول وهو جانب إيجابي وذلك بأنْ تقود عملية التغيير إلى الحد من قيام علاقات شخصية تربط ما بين المُدقِّق وإدارة الشركة و بالتالي لا تُؤدّي إلى إصدار قوائم مالية حسب رغبة الإدارة لتحقيق أهدافها ومصالحها الشخصية، والثاني هو جانب سلبي وهو يتضمَّن عزل مُدقِّق الحسابات (العزل التعسفي) من جهة الشركات في ضوء أسباب مُعيَّنة وهذا يُكوِّن خطراً على استقلالية مراقب الحسابات والحد من قدرته وأداء عمله بصورة سليمة. ولقد أعطت التشريعات القانونية والمالية في دول العالم المختلفة الهيئة العامَّة للمساهمين الحق في تغيير مُدقِّق الحسابات وعزله وتحديد أتعابه لتضمن استقلاليته ظاهرياً و واقعياً ومنها إدارة الشركة ومُدقِّقي الحسابات، ولقد جاء هذا

البحث لدراسة أحد أشكال العملية في مهنة التدقيق والمرتبطة بتغيير واستبدال مُدقِّق الحسابات في الشركات المساهمة العراقية من وجهة نظر الإدارة ومُدقِّقي الحسابات (**هاشم حسين، 2008**).

مشكلة البحث

موضوع العوامل المؤثرة على تعيين وعزل مراقب الحسابات يعد موضوعًا مهمًا ومعقدًا يستحق دراسة واهتماماً متزايدين يتعلق هذا الموضوع بتحديد الأشخاص الذين يتولون مهمة مراقبة الحسابات داخل المؤسسات وكيفية إعفائهم من هذا المنصب وتتأثر هذه العملية بعدد من العوامل المختلفة، بما في ذلك القوانين واللوائح المحلية والدولية، والضغوط السياسية والمالية، والثقافة التنظيمية للشركة أو المؤسسة، وأهمية دور مراقب الحسابات في الحفاظ على شفافية ونزاهة العمليات المالية. هذا البحث يهدف إلى فهم عميق لهذه العوامل وكيفية تأثيرها على تعيين وعزل مراقب الحسابات، وذلك بهدف تعزيز إدارة الحسابات ومراقبتها بشكل أفضل وتعزيز مستوى الثقة في الأنظمة المالية والمحاسبية.

أهداف البحث

يهدف البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1. التعرُّف على عوامل تغيير المُدقَّق الخارجي في البلديات.
2. التعرُّف على إمكانية وجود عوامل مشتركة بين فئتي الدراسة تُؤدِّي إلى تغيير مُدقِّقي الحسابات في البلديات.
3. ترتيب هذه العوامل حسب أهميتها بالنسبة لكل فئة في البلديات.

ISSN: 2958-6798
الإصدار رقم (26)
2023-10-23

أهمية البحث

تَكمُن أهمية البحث من الناحية النظرية في تعزيز و إثراء المكتبة العربية للعوامل المؤثرة على تعيين وعزل مراقب الحسابات أمَّا من الناحية العلمية فهي تُساعد في اتِّخاذ القرارات لكبار المسؤولين في المؤسسات الحكومية للعوامل المؤثرة على تعيين وعزل مراقب الحسابات.

أسئلة البحث

- ما هي المُقوِّمات والخبرات المطلوبة لتعيين مراقب الحسابات؟ وكيف يُمكِن التحقق من أنَّ المُرشَّح المناسب يمتلكها؟
- ما هي الإجراءات والمعايير التي تستخدم لضمان استقلالية مراقب الحسابات؟ كيف يُمكِن التأكد من عدم تشابك المصالح بينه وبين الجهة المراقبة؟
- ما هي الإجراءات المعتمدة لعزل مراقب الحسابات عند اكتشاف تجاوزات أو مخالفات؟ وكيف يتم ضمان تنفيذ هذه الإجراءات بمهنية ونزاهة؟
- كيف يتم تقييم أداء مراقب الحسابات وتقدير جودة عمله؟ وما هي الآليات المستخدمة لضمان تحسين الأداء والفعالية في دوره؟
- كيف يُمكِن ضمان حماية مراقب الحسابات من أي ضغوط أو تهديدات محتملة تهدف إلى التأثير على استقلاليته ونزاهته في أداء واجباته؟

ISSN: 2958-6798
الإصدار رقم (26)
2023-10-23

منهجية البحث

استخدمت الباحثة في هذا البحث المنهج الاستقرائي بالاعتماد على الدراسات السابقة والمقالة المُتوفِّرة في المكتبة العربية ومواقع الإنترنت والتي من خلالها قامت الباحثة في استخلاص أهم النتائج والتوصيات.

الإطار النظري

مفهوم التدقيق

يتطلب عمل مدققي الحسابات إبداء آراء مهنية تختلف من عميل إلى آخر، وأن يكون عملهم خارج مكتب التدقيق؛ لذا يجب منح المراجع درجة من الاستقلالية ليتمكن من التعامل مع عملاء المراجعة بموضوعية حقيقية **(الرجبي، 2004)**، ومن هنا فإن التدقيق الخارجي هو فحص نقدي للدفاتر والسجلات من قبل شخص خارجي محايد، للحصول على رأي حول مدى عدالة البيانات المالية **(البواب، 2012)**.

تعريف التدقيق

ويمكن تعريف التدقيق بأنه: "التحقق من الأدلة المنهجية الهامة والأدلة الإثباتية لما تحتويه الدفاتر والسجلات المنشأة من بيانات بموجب مبادئ محاسبية مقبولة عموماً بواسطة برنامج محدد مسبقاً وذلك لإبداء رأي محايد فني وصدق وعدالة التقارير المالية لقراء ومستخدمي هذه التقارير" **(جمعة، 2000)**.

كما يعرف بعض التدقيق بأنه "فحص أنظمة الرقابة الداخلية والبيانات والوثائق والحسابات ودفاتر المشروع للمشروع قيد التدقيق للمنظمات الهامة بهدف أخذ رأي فني محايد حول أهمية البيانات المالية على معلومات عن الوضع المالي للمشروع في نهاية فترة زمنية وتصوير نتائج العمل من ربح أو خسارة لتلك الفترة.

"(**البدور، 2008**) ومن ثم فإن المراجعة تشمل الفحص والتحقيق والتقرير والمقصود بالتفتيش التأكد من صحة قياس العمليات المالية التي تم تسجيلها وتحليلها وتصنيفها، أي فحص قياس حساب العمليات المالية للنشاط المحدد للمشروع، ولكن والمقصود بالتحقيق إمكانية الحكم على صحة البيانات المالية النهائية كتعبير عن سلامة عمل المشروع لمالية معينة، وكدلالة على مركزه المالي في نهاية تلك الفترة، لذلك الفحص والتحقيق في أمرين مترابطين يقصد بهما تمكين مدقق الحسابات من إبداء الرأي فيما إذا كان قياس المعلومات المالية قد أدى إلى إثبات صورة عادلة لنتيجة المشروع ومركزه المالي، ويقصد بالتقرير بلورة النتائج الفحص والتحقيق ومثبت بتقرير لمن يهمه الأمر داخل المشروع وخارجه وهو ختام عملية المراجعة، كما يبين رأي مراجعي الحسابات محايداً في القوائم المالية ككل من حيث تصويرها للقوائم المالية حالة المشروع ووصف عملياته بشكل سليم وعادل. (**عبد الله، 2007**).

أهمية التدقيق

أهمية التدقيق لكونه وسيلة وليس غاية لخدمة أطراف متعددة تستخدم البيانات المالية المدققة في اتخاذ القرارات ورسم السياسات وأمثلة على هذه الأطراف:

الإدارة: يعتمد تقرير مراقب الحسابات حول تأثير الإدارة الفعالة على خطط التطوير ومراقبة الأداء والتقييم.

المستثمرون: تقرير مدققي الحسابات للمستثمرين هو أداة لطمأنتهم بأن أموالهم في أمان لأنه يعتمد المستثمرين على البيانات المالية المعتمدة من مدقق حسابات مستقل ومحايد عند اتخاذ أي قرار لتوجيه مدخراتهم واستثماراتهم التي تحقق لهم أعلى العودة ممكنة.

المقرضون: تعتمد البنوك على بيانات مالية مدققة من قبل جهة محايدة بعد فحص المراكز المالية للمشاريع التي تتقدم بطلبات للحصول على القروض والتسهيلات الائتمانية منها.

الجهات الحكومية: بناءً على البيانات المالية المدققة في العديد من الأغراض، بما في ذلك التخطيط والرقابة والضرائب والتسعير وتقرير الدعم لبعض الصناعات. **(البدور، 2008)**.

أهداف التدقيق

الهدف الرئيسي من التدقيق هو إبداء رأي فني محايد فيما إذا كانت البيانات المالية للمنشأة تعكس بأمانة وعدالة نتائج عملياتها خلال الفترة التي تم فحصها ومركزها المالي في نهاية هذه الفترة، وهو اكتشاف الأخطاء، الغش والتزوير في الدفاتر والسجلات المحاسبية والتلاعب بنتائج مركز الأعمال الأهداف المالية تتحقق تلقائيا خلال هدف ثانوي ولكن تحقيق هذا الهدف الرئيسي يعتمد على تحقيق الأهداف الأخرى وهي كما يلي:**(شريم وبركات، 2005)**.

- التحقق من الوجود.
- التحقق من الملكية والتقويم.
- التحقق من استقلالية الفترة المالية.
- التحقق من صحة ومشروعية العمليات المالية.
- التحقق من الإفصاح وعرض البيانات المالية بأمانة ونزاهة.

ISSN: 2958-6798
الإصدار رقم (26)
2023-10-23

معايير التدقيق

حتى أن عملية التدقيق يجب أن تكون مبنية على قواعد ومعايير منطقية ومتسقة تهدف إلى تحديد العملية والظروف التي يعيشها ذلك الشخص. **(طلبة، 1997)** معايير معايير المراجعة إرشادات المراجعة (الدليل). عام لمساعدة المدققين في تنفيذ مسؤولياتهم المهنية عند تدقيق البيانات المالية التاريخية، ويتضمن اعتبارات الجودة المهنية مثل الكفاءة والحيادية ومتطلبات التقرير وأدلة التدقيق والمعروفة لدى الآخرين بأنها معايير يستطيع المدققون في ضوءها تقييم العمل المنجز، والتعرف على ما إذا كانت الواجبات التي يلتزم بها كعضو ينتمي إلى مهنة المحاسبة والمراجعة، وبنفس المستوى المتعارف عليه بين أعضاء المهنة. **(الناغي، 2000)**.

وتهدف المعايير إلى تحديد كيفية ممارسة المهنة، والتي تكون بمثابة معايير للأداء المهني، وهي تشبه النماذج المستخدمة في الحكم على الأداء الذي يقوم به المدققون بعد انتهاء عملهم **(الشماسي، 2005، ص95)**. تم جمع مداخل معايير التدقيق في عشرة معايير أساسية للتدقيق المعترف بها من قبل معايير التدقيق المقبولة عموما من قبل الأكاديمية الأمريكية للمحاسبين القانونيين، وهي المعايير التي يجب أن يبررها انحراف المدقق وإلا تعرض نفسه للإجراءات التأديبية **(Thomas and Emerson, 1989)**.

ISSN: 2958-6798
الإصدار رقم (26)
2023-10-23

العوامل التي تساعد على تغيير المدقق

هناك العديد من الأسباب التي تؤدي إلى تغيير المدقق الخارجي ولعل من أهم هذه الأسباب ما يلي:

أولاً: أسباب الشركة تشمل:

- تغيير الإدارة.
- يرغب في حصول الإدارة على خدمات إضافية.
- الضائقة المالية التي تعاني منها الشركة.
- حجم الشركة.
- العلاقة الشخصية بين إدارة الشركة ومدقق الحسابات.
- أرباح الشركات.

ثانياً: أسباب تطبيق معايير المراجعة المقبولة عموماً، وتشمل:

- الفرق بين مراقب الحسابات والإدارة في آراء الشركة والإفصاح المحاسبي.
- القضية المحافظة هي تقرير أو إخلاء المسؤولية عن الرأي.
- الخلاف حول أتعاب مراقب الحسابات والمراجعة.

ثالثاً: أسباب ديوان المراجعة وتشمل ما يلي:

- حجم مكتب التدقيق.
- جودة مكتب التدقيق.

ISSN: 2958-6798
الإصدار رقم (26)
2023-10-23

- مكتب تدقيق الشهرة.
- التميز بمكتب التدقيق.

تعيين مراجع الحسابات

يتم تعيين مراقب الحسابات من قبل صاحب المنشأة عادة في المؤسسات الفردية أو الشركاء في شركات الأشخاص، ولم يتدخل القانون في مسألة تحديد من له صلاحية تعيين مراقب الحسابات في هذا النوع من الشركات، حيث يتم تعيين مراقب الحسابات سلطة أصحاب المشروع الشركات فيما يتعلق بالأموال سواء اتخذت شكل شركة مساهمة أو شركة توصية بالأسهم أو شركة ذات مسؤولية محدودة، وكان القانون (قانون الشركات الأردنية رقم 22 لسنة 1997) الحرص على إبقاء صلاحية تعيين مراقب الحسابات لإدارة الشركة، وجعلها في أيدي الجمعية العامة للمساهمين التي لا يجوز لها تفويض مجلس الإدارة بذلك. **(شريم وبركات، 2009)**.

تغيير المدقق

يغيب مراقب الحسابات لعدة أسباب مثل الاستقالة أو الوفاة أو فقدان الأهلية القانونية، مما يستدعي قيام مجلس الإدارة بدعوة الجمعية العمومية للانعقاد وانتخاب بديل له على الفور. **(عبد الله، 2007)** ويقصد بالتغيير في مراقب الحسابات اعتماد الجمعية العامة لقرار الشركة بإنهاء العلاقة مع مراقب الحسابات الحالي، واختيار مراقب الحسابات آخر من يوقع العقد معه على الرغم من واجباته المهنية وتوافر جميع الشروط اللازمة لذلك. تؤهله لمزاولة المهنة والتزامها بشروط العقد، ولذلك فإن المقصود بتغيير مراقب

الحسابات الذي ستتناوله الدراسة الحالية هو الذي لا يرغب أو يختار مراجع الحسابات ويكون نتيجة للخلاف بين مراقب الحسابات والشركة نتيجة لأي عامل يؤدي إلى التغيير. (**Manayseh & Stalin, 2020**).

دراسات سابقة

دراسة (شريف وآخرون، 2022): تهدف الدراسة إلى التعرف على طبيعة العلاقة بين تحليل عوامل ومحددات إصدار مدققي الحسابات لتقرير التدقيق المعدل في تحسين جودة عملية التدقيق في مكاتب التدقيق الكويتية. وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية: تم اختبار الفرضية من خلال اختبار t لعينة واحدة، وتم قبول الفرضية المتمثلة في وجود اتفاق بين آراء أفراد العينة بشأن التزام مدققي الحسابات لدى مكاتب التدقيق الكويتية بإصدار تقرير التدقيق المنقح. طبقاً للمواصفة القياسية الدولية رقم (700). تم تنفيذ الفرضية من خلال اختبار T لعينة واحدة للتحقق من مدى ميل آراء المبحوثين نحو أهمية إصدار مدققي الحسابات لتقرير التدقيق المعدل في مكاتب التدقيق الكويتية، حيث بلغت قيمة "t" بلغ (20,774). تقرير مراجعة منقح لمكاتب التدقيق الكويتية. وباستخدام اختبار"t" ذو العينة الواحدة، تم اختبار الفرضية الثالثة للتحقق من مدى ميل آراء المستجيبين إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء المستجيبين حول عوامل ومحددات إصدار المراجعين للمراجعة المعدلة تقرير في مكاتب التدقيق الكويتية حيث بلغت قيمة "t" 36,998 قبول فرضية وجود اتفاق بين آراء المبحوثين حول عوامل ومحددات إصدار مدققي الحسابات لتقرير التدقيق المعدل في مكاتب التدقيق الكويتية. ومن خلال استخدام معامل ارتباط بيرسون واستخدام أسلوب تحليل الانحدار الخطي البسيط والمتعدد، تم قبول الفرضية الإحصائية القائلة بأن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية

بين تحليل العوامل والمحددات لإصدار مدققي الحسابات لتقرير المراجعة المعدل في تحسين جودة عملية التدقيق في مكاتب التدقيق الكويتية، حيث بلغ معامل الارتباط (0.767) بمستوى معنوي أقل من (0.01).

دراسة (البواب، 2012): هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على العوامل المؤثرة في اختيار المدقق الخارجي في البنوك الأردنية من وجهة نظر المدقق الخارجي في الأردن ولتحقيق هدف هذه الدراسة، تم تصميم استبانة وتوزيع (82) استبانة على عينة الدراسة، حيث تم جمع (58) استبانة تمثل (70%) من حجم العينة، وذلك بعد تحليل البيانات باستخدام برنامج (SPSS) توصلت الدراسة إلى عدة استنتاجات منها: 1- هناك أسباب تتعلق بالبنوك الأردنية تؤدي إلى تغيير المدقق الخارجي. 2- هناك أسباب تتعلق بتطبيق معايير المراجعة المتعارف عليها لتغيير المدقق الخارجي. 3- هناك أسباب تتعلق بمكتب المراجعة لتغيير المدقق الخارجي. ومن أهم توصيات الدراسة ما يلي: 1- ضرورة وضع معايير محددة لضبط عملية تغيير المدقق الخارجي. 2- ضرورة مراجعة قانون الشركات الأردني وقانون مهنة التدقيق، وإجراء التعديلات اللازمة لضمان حق المدقق الخارجي وتوفير الحماية اللازمة ضد الفصل التعسفي.

دراسة (Vinson وآخرون، 2019): أحد المخاوف الرئيسية التي تواجه متطلبات PCAOB بالكشف عن مسائل التدقيق الهامة (CAMs) هو زيادة مخاطر التقاضي الخاصة بالمراجعين. تشير الأدلة المتعلقة بأمور التدقيق الرئيسية من المملكة المتحدة إلى أنه يجوز للمدققين إزالة CAM لاحقًا أو الاستمرار في الإبلاغ عن CAM نفسه لعدة سنوات. ولذلك، فإننا نحقق في آثار إزالة CAM ومدتها على تقييمات المحلفين لإهمال المدقق عندما يكون هناك خطأ جوهري لاحق بسبب الاحتيال في الحساب المتعلق بـ CAM باستخدام نموذج التحكم المذنب، نتوقع أن يقوم المحلفون بتقييم إهمال المراجع بشكل أكبر عند إزالة CAM مقارنةً بالإبلاغ

عن CAM وعندما يتم الإبلاغ عن CAM لعدة سنوات مقارنةً بعام واحد. النتائج من تجربتين تدعم توقعاتنا، على الرغم من أن النتائج تختلف تبعا لمدى تعقيد الحساب المغلوط. بشكل عام، تسلط النتائج التي توصلنا إليها الضوء على المأزق الذي تواجهه شركات التدقيق، حيث تؤدي إزالة CAM لاحقًا إلى زيادة مسؤولية المدقق.

النتائج والتوصيات

1. وضوح الإجراءات والمعايير: يجب وضع إجراءات ومعايير دقيقة و واضحة لتعيين مراقب الحسابات وعزله. يجب أنْ تكون هذه الإجراءات متوافقة مع المعايير الدولية وأفضل الممارسات في مجال المراقبة المالية.
2. تعزيز الاستقلالية: ينبغي ضمان استقلالية مراقب الحسابات عن أي تداخل محتمل مع مصالح أو ضغوط خارجية ويُمكِن تحقيق ذلك من خلال تطبيق معايير قوية لتعيينه والحفاظ على استقلاليته خلال فترة خدمته.
3. توجيه الأخلاقيات والتدريب: يجب دعك التوجيه الأخلاقي لمراقب الحسابات وتوفير التدريب المستمر له حول القوانين والأخلاقيات المهنية المرتبطة بمجال المراقبة المالية.
4. إجراءات العزل الفاعلة: ينبغي وضع إجراءات عزل فعّالة تسمح بالتحقيق في أي مخالفات أو تجاوزات تمَّ اكتشافها ويجب أنْ تكون هذه الإجراءات مستقلة وموضوعة لمراجعة دورية.
5. تقييم الأداء والرصد: يجب تقييم أداء مراقب الحسابات بانتظام وفيما مرتبط بأداءه في تحقيق أهداف المراقبة المالية ويُمكِن استخدام هذه المراجعات لتحسين الأداء وزيادة الفعالية.

ISSN: 2958-6798
الإصدار رقم (26)
2023-10-23

المصادر والمراجع

الدكتور هاشم حسن حسين. (2008). تحليل العوامل المؤثرة في تغيير مدقق الحسابات الخارجي في الشركات المساهمة العراقية. Journal of Baghdad College of Economic sciences University, (16).

احمد, د. ش. م. ع., د/شريف محمد على, فهمى, د/علاء الدين عبد العزيز, الديحاني, & فيصل محمد وصل الله. (2022). تحليل العوامل والمحددات لإصدار مراقبي الحسابات تقرير مراجعة معدل ودورها في تحسين جودة عملية المراجعة كأحد متطلبات تحقيق التنمية المستدامة. المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية 13(3), 2158-2199.

البواب، أ.ع (2012). العوامل المؤثرة في اختيار المدقق الخارجي في البنوك الأردنية من وجهة نظر المدقق الخارجي في الأردن المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية, 2(6)، 180-192.

رجبي، محمد تيسير عبد الحكيم، 2004، العلاقة بين الالتزام المهني والالتزام التنظيمي والصراع- دراسة حول المدققين والمحاسبين في الأردن، المجلة العربية للعلوم الإدارية، المجلد 11، العدد 1، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، الكويت.

البواب، أ.ع (2012). العوامل المؤثرة في اختيار المدقق الخارجي في البنوك الأردنية من وجهة نظر المدقق الخارجي في الأردن المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية, 2(6)، 180-192.

جمعة، أحمد حلمي، 2000، المدخل الحديث للحسابات الرقابية، دار صفا للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

بدور، جمال إبراهيم، 2008، العوامل المؤثرة على أتعاب مدقق الحسابات الخارجي في المملكة الأردنية الهاشمية، المجلة العربية للمحاسبة، المجلد الحادي عشر، العدد الأول، جامعة البحرين، مملكة البحرين.

عبد الله، خالد أمين، 2007، علم حسابات التدقيق الجانب العملي والنظري، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.

شريم وبركات، عبيد ولطف، 2009، أصول التدقيق، دار الأمين للنشر، صنعاء، الجمهورية اليمنية.

طلبة، علي إبراهيم، 1997، التدقيق من وجهة نظر المعايير الدولية، الطبعة الأولى، مكتبة الجامعة، جامعة العلب، الأردن.

ناغي، محمود السيد، 2000، دراسات في المعايير الدولية للمراجعة – تحليل وإطار للتطبيق، الطبعة الأولى، المكتبة الحديثة للنشر، المنصورة، مصر.

الشماسي، سعيد سليمان، 2006، إطار مقترح لمعايير المراجعة الحكومية لشركات النفط في ظل نظام تقاسم الإنتاج – دراسة تطبيقية في الجمهورية اليمنية، دكتوراه. رسالة غير منشورة، جامعة دمشق، سوريا.

Vinson, J. M., Robertson, J. C., & Cockrell, R. C. (2019). The effects of critical audit matter removal and duration on jurors' assessments of auditor negligence. Auditing: A Journal of Practice & Theory, 38(3), 183-202.

Manayseh, M., & Stalin, D. (2020). Auditor Independence and its Impact on Financial Statements Audit (Evidence from Oman). Shanlax International Journal of Commerce, 8, 1-10.